

شركة مصر للفنادق
رقم طاب: ٧٠٣ / ٢٦٧
مرفقات: رد على المصير
الكارينج: ٣ / ١٠١ / ٢٦٧
الجهة:


MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

القاهرة فى : ٢٠١٦/١٠/٣

السيدة الأستاذة / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ::

بالإشارة إلى كتابنا رقم (٦٧٩) المؤرخ ٢٠١٦/٩/٢٩ مرفق به القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٦/٦/٣٠ وتقرير السادة/ مراقبى الحسابات .
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم صورة من رد الشركة على تقرير السادة/ مراقبى الحسابات - الجهاز المركزى للمحاسبات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب
محاسب قانونى /

(د. مصطفى محمد سعد)





المحوظة	الرد
<p>- لا يوجد بالشركة دفتر الجرد في حين نص قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ المادة (٢١) بإمساك دفتر الجرد .</p> <p>بتعين الإلتزام بأحكام القانون .</p>	<p>- بالنسبة لدفتر الجرد فهو يخضع للقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة وطبقاً للمادة (١) تسرى أحكام هذا القانون على الأعمال التجارية وعلى كل شخص طبيعي أو اعتباري ثبت له صفة التاجر ، ومن المعلوم أن الشركة إحدى شركات قطاع الأعمال العام وفيما يختص بالدفاتر فلن الشركة خاضعة لأحكام النظام المحاسبي الموحد وتعديلاته والذي حدد السجلات المستخدمة كإطار عام ويعتبر سجل اليومية العامة وأستاذ العام من السجلات الملزمة ويستخدم من السجلات الأخرى ما تستوجب الحاجة إليه ، وهي الدفاتر الممسوكة بجميع شركات قطاع الأعمال العام والأجهزة والهيئات الاقتصادية الحكومية .</p>
<p>حساب الأصول الثابتة :-</p> <p>بلغ رصيد الأصول الثابتة في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٢٤٧,٧٨ مليون جنيه في حين بلغ مخصص إهلاك الأصول الثابتة نحو ٦٦,١٦٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي :-</p> <p>- تم جرد الأصول الثابتة في تاريخ القوائم المالية بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وقد أشرفنا على جانب منه في حدود الأماكن المتاحة وقد تم إعداد تقرير عن ذلك وإبلاغه للشركة برقم (٥٧٠) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨ .</p> <p>- ويتصل بما تقدم عدم إستكمال وإستيفاء بيانات سجل الأصول الثابتة المستخرجة من الحاسب الآلي حيث لم يتم إثبات بيانات الأصول الثابتة الخاصة بفندق النيل ريتزكارلتون وكذلك لا تتضمن البيانات التحليلية للأصول الثابتة لفندق دهب سفير من حيث الرقم الكودي لكل صنف من الأصول وتاريخ الشراء وإهلاك العام ونسبة الإهلاك المجمع .</p> <p>الأمر الذي يصعب معه إجراء المطابقة .</p> <p>يتعين إستكمال السجل وإجراء المطابقات الصحيحة مع سجل الأصول بعد إستكماله للتأكد من موجودات الشركة وللحفاظ عليها .</p>	<p>- تقوم الشركة حالياً بالإشتراك مع المتخصصين في نظم المعلومات والحاسب الآلي في شركة مصر للسياحة بتحديث نظم المعلومات والحسابات وتحديث برامج الحاسب الآلي الخاصة بالأصول الثابتة بإستخدام نظام الباركود لضمان دقة البيانات الخاصة بالأصول المسجلة وبما يتضمن إعداد سجل متكامل لكافة الأصول والموجودات .</p>

المرء	المحوظة
<ul style="list-style-type: none"> - تم الإستعلام من جدول محكمة النقض على الطعن رقم (١٤٦١٢) لسنة ٧٨ ق والطعن رقم (١٥٩٩١) لسنة ٨٠ ق وتبين أنه لم يتم تحديد جلسة لنظر الطعن بالنقض . - أما بشأن الإستئناف رقم (٤٢٩٠) لسنة ١٢٧ ق القاهرة والمحدد نظرة أمام المحكمة جلسة ٢٠١٦/١٠/٢٥ لورود تقرير الخبراء . - وجرى متابعة تلك القضايا . 	<ul style="list-style-type: none"> - ما زالت الدعاوى القضائية متداولة بشأن إسترداد الشركة لقيمة جزء من الأرض المملوكة لها بمدينة ملوى بمحافظة المنيا منذ عام ١٩٧٩ والتي تقدر مساحتها بنحو ٥ هـ ، ١١ ا ، ١ ف والبالغ قيمتها الدفترية نحو ١٧ ألف جنيه ومحددة النظر أمام المحكمة فى ٢٥/١٠/٢٠١٦ لورود تقرير الخبراء . - يتعين موافاتنا بما تم فى هذه الدعاوى أولاً بأول .
<ul style="list-style-type: none"> - تم إصدار أحكام نهائية بصحة ونفاذ عدد أربعة شاليهات وجرى تسجيل تلك الأحكام حيث أن تسجيل الأحكام موقوف مؤقتاً حالياً بقرارات سيادية وجرى متابعة الموقف مع الشهر العقارى بجنوب سيناء . - عدد (٤) شاليهات الأخرى المشتراة من شركة رواد مصر للإستثمار السياحى تم إقامة أربع دعاوى وتم تسجيل تلك العرائض الأربعة وصدر حكم فى دعويين بالرفض والدعويين الأخرين بعدم القبول وقد تم الطعن على هذه الأحكام من قبل الشركة ومحدد نظرهم جميعاً جلسة ١٥/١٠/٢٠١٦ أمام محكمة إستئناف جنوب سيناء . 	<ul style="list-style-type: none"> - ثم يتم الإنتهاء من تسجيل عدد (٨) شاليهات بمدينة ذهب والبالغ قيمتهم نحو ٤٥١ ألف جنيه بعد تعديلها طبقاً لما هو وارد بعقود البيع وقد تبين بشأنها ما يلى : - بالرغم من صدور أحكام صحة ونفاذ منذ عامين لم يتم تسجيل عدد (٤) شاليهات المشتراه منذ عام ١٩٩١ من الوحدة المحلية لمدينة ذهب حتى تاريخه نظراً لوقف تنفيذ الأحكام المؤقت وفقاً لقرارات سيادية كما أفادت الشركة بردها على تقريرنا فى العام السابق . - بخصوص عدد (٤) شاليهات الأخرى المشتراه من شركة الرواد بموجب عقود ابتدائية منذ عام ١٩٩٧ فقد أقامت الشركة دعاوى صحة ونفاذ لعقود البيع وقد صدر حكم بالرفض للدعوى رقم (١٥ ، ١٧) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٦ وبعدم القبول للدعوى رقم (١٦ ، ١٨) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٦ وقامت الشركة بالطعن على تلك الأحكام ومحدد نظره بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٦ . - يتعين متابعة تسجيل الشاليهات التى صدر أحكام لصالحها وموافاتنا بأخر موقف بالقضاء بالنسبة لباقى الشاليهات .
<ul style="list-style-type: none"> - عدد (٨) شقة بمدينة نويبع تم إصدار أحكام بصحة ونفاذ جميع الشقق وجرى تسجيل تلك الأحكام حيث أن تسجيل الأحكام موقوف مؤقتاً حالياً بقرارات سيادية وجرى متابعة الموقف مع الشهر العقارى بجنوب سيناء . 	<ul style="list-style-type: none"> - تبين وجود عدد (٨) شقق بمدينة نويبع غير مستغلة بلغت قيمتهم نحو ٢٤٩ ألف جنيه صدر لهم أحكام صحة ونفاذ لم تسجل لإيقاف التسجيل مؤقتاً بقرارات سيادية وفقاً لما ورد برد الشركة على تقريرنا فى العام السابق . - يتعين متابعة وإجراء التسجيل فور إنتهاء الوقف .




المرور	الملاحظة
<p>- تم توقيع العقود مع الشركات المنفذة في إطار عقود الفيدك وإجراءات عمل المستخلصات الختامية تتمثل في الخطوات التالية :-</p> <ul style="list-style-type: none"> • يتم تقديم المستخلص الختامي ودفاتر الحصر إلى مدير المشروع والإستشاريين ويتم التأكد من نهو جميع الأعمال وعمل الملاحظات وإصدار شهادة إنهاء الأعمال (Taking over certification) وتوقيعها من مدير المشروع والإستشاريين ومراجعتها من القطاع الهندسي بالشركة . • يتم بناءً على هذه الشهادة عمل الإستقطاعات اللازمة أو التعليات وتوقيع غرامات التأخير إن وجدت . • بناءً على ما سبق فإنه لا يمكن عمل المستخلص الختامي وشهادات إنهاء الأعمال إلا في ضوء تسوية كاملة لمقاولي جميع المراحل حفاظاً على حقوق شركة مصر للفنادق . <p>- تم الإنتهاء من مراجعة ختامي شركة أوراسكوم وإثبات بنوده بالدفاتر وجرى حالياً مراجعة المستخلص الختامي لشركة ACC بمعرفة الإستشاريين ويبلغ حوالى ٦ أكلاسيات ومن المتوقع أن يتم الإنتهاء منه خلال شهرين وهي المستخلصات الرئيسية للمشروع ، كما تم الإنتهاء من عمل ختاميات لحوالى ٦٠% من أعمال الأثاثات والتجهيزات والاكسسوارات وتوريدات التشغيل ، وجرى الإنتهاء من المستخلصات الختامية لجميع العمليات المتبقية خلال العام المالي الحالي .</p> <p>- وسيتم حصر الأصول الثابتة الخاصة بالفندق وإستبعادها من ح/م/م/م/م تحت التنفيذ وإثباتها ضمن الأصول الثابتة وحساب الإهلاك بعد الإنتهاء من المستخلصات الختامية للشركات المنفذة خلال العام المالي الحالي .</p>	<p>حساب مشروعات تحت التنفيذ :-</p> <p>بلغ رصيد ح/م/م/م/م تحت التنفيذ في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ١,٠٣٣ مليار جنيه (نحو ١,٠٠٢ مليار جنيه تكوين إستثماري ، نحو ١٢,٨٥٠ مليون جنيه إنفاق إستثماري) وقد تبين بشأنه مايلي :-</p> <p>- لم تقم الشركة بحساب قيمة الأصول الخاصة بفندق النيل وإستبعادها من ح/م/م/م/م تحت التنفيذ وإدراجها بحسابات الأصول الأمر الذي أدى إلى عدم حساب إهلاك لهذه الأصول وإدراجها ضمن مصروفات الشركة بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية معيار الصول الثابتة وإهلاكاتها معيار رقم (١٠) ، بند رقم (٧) الإعتراف بالأصول الثابتة .</p> <p>وتجدر الإشارة أن الموازنة التقديرية للشركة عن العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ أظهرت أصول الفندق ضمن أصول الشركة وليس ح/م/م/م/م تحت التنفيذ وتبين حساب إهلاك العام التقديري لها بنحو ٣٧ مليون جنيه وقد تبين أنه تم إثبات ما قيمته ١١ مليون جنيه فقط بقوائم العام الحالي في ٢٠١٦/٦/٣٠ .</p> <p>يتعين حصر الأصول الثابتة الخاصة بالفندق وإستبعادها من ح/م/م/م/م تحت التنفيذ وإثباتها ضمن ح/الأصول الثابتة وحساب الإهلاك لها لما لها من أثار على أرباح الشركة والقوائم المالية المعدة في ٢٠١٦/٦/٣٠ .</p>
<p>- تم تسوية ما يخص العام من تلك المصروفات على حساب الأرباح والخسائر المرحلة طبقاً للمعايير المحاسبية وفى ضوء قرار الجمعية العامة فى هذا الشأن بخصوص إستهلاك هذه المصروفات على ٥ سنوات وسيتم تسوية باقى القيمة على حساب الأرباح والخسائر المرحلة طبقاً للمعالجة المشار إليها .</p>	<p>حسابات الأصول أخرى :-</p> <p>- ظهر ح/ أصول أخرى (أصول غير ملموسة) في ٢٠١٦/٦/٣٠ بنحو ١١٠,٨٥٠ مليون جنيه والتي تتمثل فى مصروفات أجور العمالة لفندق النيل خلال فترة التطوير وبعض المصروفات الأخرى منها نحو ٩٢٧ ألف جنيه تخص العام المالي الحالي ٢٠١٦/٢٠١٥ وبالمخالفة للنظام المحاسبى الموحد وتعديلاته الصادر بقرار رئيس الجهاز رقم (٢٠٤) لسنة ٢٠٠١ (حيث أن تلك المصروفات لا تعد من تكلفة الأصول غير الملموسة) ، وأيضاً بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة تعريف الأصل غير الملموس فقرات (٨ إلى ١٧) والإعتراف بالأصل غير الملموس فقرات (٢١ ، ٢٢ ، ٢٣) .</p> <p>يتعين الإلتزام بالنظام المحاسبى الموحد ومعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن مع إجراء التسويات فى ضوء ذلك ومراعاة ما يخص العام والأعوام السابقة وذلك لما له أثر على القوائم المالية فى ظل قيام الشركة بإعداد حساب التوزيع .</p>



الرد	الملاحظة
<p>- على الرغم من عدم الإنتهاء من كافة الأنشطة الجوهرية اللازمة لتشغيل الفندق إلا أنه تم إفتتاحه في شهر أكتوبر ٢٠١٥ وتشغيله جزئياً لحين إستيفاء الإشتراطات الضرورية الأمنية فـ ضوء الأحداث الجارية ، فقد تم رسملة الفوائد على حـ/مشروعات تحت التنفيذ حتى أكتوبر ٢٠١٥ ، وتم التوقف عن رسملة الفوائد بعد هذا التاريخ وهذا يتفق تماماً مع المعيار المحاسبي رقم (١٤) (البنود من ١٠ حتى ٢٥) .</p>	<p>- تضمن حـ/ مشروعات تحت التنفيذ (ح/فوائد ومصروفات القرض) في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ١٦٢,٦٠٧ مليون جنيه قيمة الفوائد التي تم حسابها على القرض وكذا الدمغة النسبية والممنوح من البنك الأهلي لتطوير فندق النيل والذي تم تسليمه لشركة الإدارة في ٢٠١٥/٧/٣٠ وقد بلغ ما تم تحميله خلال العام بالخطأ نحو ٢٩,٤٨٢ مليون جنيه بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) والخاص بتكلفة الإقتراض بنود (٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) والذي ينص على التوقف عن رسملة الفوائد والتي يجب تحميلها على مصروفات الشركة ولما لها من أثار على تخفيض أرباح العام .</p> <p>ويتصل بذلك عدم إثبات وتحميل مصروفات الشركة بنحو ٤٢٨ ألف جنيه قيمة الدمغة النسبية عن الفترة من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ .</p> <p>الأمر الذي يتعين معه تحميل مصروفات العام بقيمة فوائد القرض وإثبات الدمغة النسبية وأثار ذلك على أرباح العام .</p>
<p>- جرى الإنتهاء من أعمال الإستلام الإبتدائي والمستخلصات الختامية لعمليات المقاولون العرب (هدم وإزالة وفصل شبكات وتكسير) وتم التنبية على القطاع الهندسي والإستشاريين المختصين ومدير المشروع لمراجعتها وموافقتها بها .</p> <p>- تم الإنتهاء من المستخلص الختامي لشركة أوراسكوم - المقاولون العرب خلال العام المالي الحالي وتم إثبات بنوده بالدفاتر .</p>	<p>- على الرغم من الإنتهاء من المراحل الأولى لتطوير فندق النيل ومراجعة وتسوية بعض المستخلصات الختامية لها إلا أنه تبين وجود نحو ٩١,٥٣٧ مليون جنيه يقابلها تأمينات أعمال بنحو ٤٥ مليون جنيه بالأرصدة الدائنة بياتها كالتالي :</p> <p>٩,٣٣٧ مليون جنيه المقاولون العرب - أعمال الهدم والإزالة ٩٥١ ألف جنيه المقاولون العرب - فصل الشبكات ٦,٣٠٩ مليون جنيه المقاولون العرب - عملية الهدم والتكسير الأعمال الإنشائية والإزالة ٧٤,٩٤٠ مليون جنيه أوراسكوم - المقاولون العرب</p> <p>يتعين إثباتها بحساب الأصول بالقوائم المالية المعدلة في ٢٠١٦/٦/٣٠ .</p>
<p>- تم مخاطبة السادة المصفيان بكتابنا رقم (٦١١) بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٤ ومطالبته بموافقتنا بما تم من إجراءات نتهو أعمال التصفية وضرورة الإسراع في إنهائها فوراً .</p> <p>- بالنسبة لمبلغ الـ ٥٠٠ ألف جنيه نسبة الزيادة في رأس المال والذي لم يتم إثباته ضمن رأس المال بسبب عدم نشر هذه الزيادة في السجل التجاري وجريدة الوقائع الرسمية لشركة الشرق الأوسط وقد أرسلت الشركة للسادة المصفيان كتابنا أرقام (٧٢) بتاريخ ٢٠١٣/٢/٧ ، (٢٠٨) بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٨ ، (٥٧٦) بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٨ مدعومة بالمستندات التي تثبت صحة سداد هذا المبلغ وطالبت الشركة في حالة عدم التمكن من إثبات هذه الزيادة بأن يتم سداد مبلغ الزيادة بفوائده البنكية من تاريخ سداد حفاظاً على مصالح الشركة ، وجدير بالذكر بأنه تم عقد إجتماع بمقر الشركة القابضة بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٧ برئاسة السيدة الأستاذة/رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة وبحضور السيد/وكيل أول الوزارة بالجهاز المركزي للمحاسبات والسادة مراقبي حسابات شركة الشرق الأوسط وممثلي شركة إيجووت وممثلي شركة مصر للفنادق لدراسة معوقات تمكين التصفية وتم الإتفاق على التجهيز لعقد لقاء بين السادة المساهمين والسادة المصفيان ومسئولي محافظة الإسماعيلية للإتفاق على جميع نقاط الخلاف الحالية والإزام المصفي بإعداد مركز مالي نهائي لأعمال التصفية يتم مراجعته واعتماده بالجهاز المركزي للمحاسبات والإزامه بتحديد موعد نهائي لأعمال التصفية .</p> <p>- وكذلك تم عقد إجتماع بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٦ بين ممثلي المساهمين والشركة القابضة بمقر شركة إيجووت مع المصفيان والذي تم فيه الإتفاق على قيد الزيادة برأس المال كل من شركة مصر للفنادق (٥٠٠ ألف جنيه) وصندوق الخدمات بمحافظة الإسماعيلية (مليون جنيه) على النحو التالي :-</p> <p>- يتم سدادها نقداً مقابل توزيع الأنصبة بين المساهمين أي إعتبرها في حكم الديون الممتازة وتسدد أولاً .</p> <p>- في حالة وجود فائض تصفية يحسب العائد على هذه المبالغ على أساس رأس المال المرجح بنسبة ناتج التصفية على رأس المال ويسدد حسب المدة .</p>	<p>الإستثمارات طويلة الأجل :</p> <p>بلغ رصيد الإستثمارات طويلة الأجل في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ١٤,٣٢٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-</p> <p>- تضمنت الإستثمارات نحو واحد جنيه قيمة الإستثمارات لشركة الشرق الأوسط (تحت التصفية) في ٢٠١٦/٦/٣٠ والذي تم إتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ١٩٨٦ وحتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من التصفية وبالرغم من عقد إجتماع في ٢٠١٤/٨/٢٧ برئاسة السيدة الأستاذة/رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسادة مراقبي حسابات شركة الشرق الأوسط وممثلي شركة إيجووت ومصر للفنادق لدراسة الإنتهاء من التصفية والذي إنتهى إلى إلزام المصفي بإعداد مركز مالي نهائي لأعمال التصفية .</p> <p>وهو الأمر الذي لم يتم حتى تاريخ إعداد التقرير سبتمبر ٢٠١٦ .</p> <p>يتعين موافقتنا بأسباب عدم الإلتزام بالقرارات المتخذة في هذا الشأن مع العمل على سرعة الإنتهاء من أعمال التصفية .</p> <p>- بلغت مساهمة الشركة نحو ٨٠٠ ألف جنيه ، منها نحو ٥٠٠ ألف جنيه قيمة زيادة رأس المال في عام ١٩٨٦ والذي لم يتم إثباته ضمن رأس المال بسبب عدم توثيق محضر زيادة رأس المال بالهيئة العامة للإستثمار ونشره بالوقائع المصرية والظاهر باسم شركة الشرق الأوسط ضمن الأرصدة المدينة .</p> <p>يتعين العمل على تحصيلها في ضوء ما سبق الإشارة إليه .</p>



الرد	الملاحظة
<p>- بالنسبة لمبلغ ١٥٠ ألف جنيه وهو يمثل الحكم الصادر في الدعوى رقم (١٦٣٦) لسنة ٨٧ جنوب القاهرة لصالح الشركة وقد تم قيده بكشف الدائنين بشركة الشرق الأوسط وتم مطالبة السادة المصفيان بالالتزام بسداد للشركة بكتابها بتاريخ ٢٠١٣/٢/٧ وورد رد السادة المصفيان بكتابهم المؤرخ ٢٠١٣/١٠/٧ بأن هذا المبلغ الظاهر بكشف الدائنين لا يستحق الصرف إلا عند سداد كافة الدائنين معاً ، وقد تم التأكيد على أحقيه شركة مصر للفنادق في ذات المبلغ بإقراره ضمن قرارات الجمعية العمومية العامة العادية في ٢٠١٦/٣/١٣ .</p>	<p>- تضمنت الأرصدة المدينة بحسابات الشركة نحو ١٥٠ ألف جنيه قيمة الدمغة النسبية على رأس المال وفقاً للحكم الصادر في الدعوى رقم (١٦٣٦) لسنة ٨٧ جنوب القاهرة لصالح الشركة والمثبتة بدفاتر شركة الشرق الأوسط ضمن الأرصدة الدائنة . يتعين تحصيل مستحقات الشركة .</p>
<p>- شركة أبو ظبي للإستثمارات شركة واعدته وتمتلك عدة فنادق ٥ نجوم بمواقع سياحية مميزة بعوائد متميزة وعدم توزيع أرباح نتيجة تطوير فنادقها وإضافة طاقات فندقية وتوسعات جديدة بالإضافة لإحساس النشاط السياحي الحالي .</p> <p>- تساهم الشركة في عدد (٥) شركات مشتركة بلغت قيمة مساهمة الشركة في هذه الشركات مبلغ ١٣,٥٨٥ مليون جنيه ودراسة نتائج أعمال تلك الشركات كمحفظة إستثمارية واحدة وقد حققت هذه الشركات خسائر في العام المالي ٢٠١٥/١٢/٣١ نتيجة الظروف السائدة لإحساس السياحة في مصر وعلى الأخص بعد سقوط الطائرة الروسية وما كان لها من آثار سلبية .</p> <p>- ودراسة المؤشرات المالية لهذه الشركات نجد أن القيمة النظرية لإجمالي مساهمة الشركة في هذه الشركات وفق آخر نتائج أعمال لها بمبلغ ١٥,٥٧٤ مليون جنيه وتحقق زيادة عن مساهمة الشركة الأسمية في هذه الشركات بنسبة زيادة قدرها ١٥% ونظراً أن نسبة مساهمة الشركة في تلك الشركات نسبة ضئيلة وبالتالي فإنها لا تمثل حصة حاكمية في رأس مال تلك الشركات فإن الشركة تلتزم بقراري السيد الدكتور/رئيس مجلس الوزراء رقمي (١٦٨٤) لسنة ٢٠٠٤ ، (١٥٠٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إجراءات التصرف في حصص المال العام في هذه الشركات وكذا قرار السيد الدكتور/وزير الإستثمار رقم (٣٤٢) لسنة ٢٠٠٥ والمتضمن للزام كافة الجهات التي تفوضها وزارة الإستثمار في بيع مساهمات المال العام (التي تمتلك حصة حاكمية) .</p> <p>- تقدمت الشركة بمقترح للشركة القابضة للتخلص من المساهمات في الشركات المشتركة طبقاً لما هو موضح بتقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العامة (البند سادساً) .</p>	<p>تضمنت الإستثمارات نحو ١٣,٥٨٥ مليون جنيه إستثمارات أسهم في شركات أخرى (خمس شركات) وتمثل في الآتي:-</p> <p>- نحو ٦,٧٥٠ مليون جنيه قيمة المساهمة في شركة أبو ظبي للإستثمارات والتي لم تقم بتوزيع أرباح منذ ٢٠١١/٦/٣٠ .</p> <p>- نحو ٦,٨٣٥ مليون جنيه إستثمارات في عدد أربع شركات تحقق خسائر ومكون لها مخصص بنحو ٢,٠٣٥ مليون جنيه هذا وقد تقدمت الشركة العام المالي السابق والحالي للشركة القابضة للتخلص من تلك المساهمات حيث أنها لا تحقق عائد .</p> <p>الأمر الذي يتعين معه موافقتنا بأخر إجراءات تمت في هذا الشأن</p> 
<p>- سيتم دراسة الموقف القانوني لتلك السندات وإمكانية الإستثمار الأمثل لها بما يحقق مصلحة الشركة .</p>	<p>- كما تضمنت الإستثمارات نحو ٧٤٥ ألف جنيه قيمة احتياطي يستثمر في سندات حكومية منذ عام ١٩٦٧ بعائد قدرة ٣,٥% حيث حققت نحو ٢٦ ألف جنيه . يتعين دراسة الموقف القانوني لتلك السندات وإمكانية إستثمارها بما يحقق صالح الشركة .</p>
<p>- سيتم تسوية هذا الرصيد عند إقفال حسابات فندق دهب ريزورت الخاص بالإدارة الذاتية فور ورود تقرير مكتب حازم حسن مراقب حسابات الفندق بشأن فحص العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١ .</p>	<p><u>حسابات مدينة لدى الشركات :-</u></p> <p>- تضمنت الحسابات المدينة لدى الشركات في ٢٠١٦/٦/٣٠ رصيد باسم جاري إدارة دهب ريزورت مدين بنحو ٢,٠٢٩ مليون جنيه تخص تشغيل فندق دهب ريزورت (الإدارة الذاتية) حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ حيث تم تسليم الفندق إلى الإدارة الجديدة شركة سفير في ٢٠١٦/١/١ . يتعين إجراء التسويات اللازمة لما لذلك من آثار على نتائج أعمال الشركة .</p>



المرور	الملاحظة
<p>تم إحالة القضية لمحكمة الإستئناف القاهرة للفصل فيها مجدداً بهيئة إستئنافية أخرى بناء على حكم محكمة النقض وصدر حكم تمهيدي من محكمة إستئناف القاهرة بعد الإحالة بنذب لجنة ثلاثية خلاف اللجنة السابقة لبيان المبالغ المستحقة وكذا بيان المبالغ التي قامت الشركة بسدادها والأسس التي أنصب عليها إتفاق الصلح المؤرخ ١٩٩٩/٢/١٥ والذي مفاده إنهاء النزاع صلحاً بين الطرفين وإجراء المفاضلة بين التقارير السابقة وبيان الصحيح منها وتأجل نظره لجلسة ٢٠١٦/١٠/٢٢ وجرى المتابعة .</p> <p><u>طبقاً لنص المادة (٢٧١) من قانون المرافعات</u> : يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام إياً كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك أساساً لها .</p> <p>وقضت محكمة النقض في هذا الخصوص : أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه زواله وإعتبره كأن لم يكن ومن ثم تزول جميع آثاره المترتبة عليه ويعود الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدور الحكم المنقوض وتترتب هذه النتيجة كأثر قانوني لحكم النقض سواء صرح الحكم به أم لم يصرح . (نقض مدنى ١٩٧٢/٣/١٤ ص د/فتحي والى ص ٨٠٣)</p> <p>الأمر الذى يكون معه أحقيه الشركة فى إسترداد مبلغ ١٥٠ مليون جنيه السابق سداده وكذلك مبلغ ١٧ مليون جنيه المسددة كمصاريف قضائية والسابق المطالبة بهم دون إستجابة أو جدوى لطلب الشركة حيث أنها جهات سيادية يصعب على الشركة التنفيذ الجبرى عليها .</p>	<p><u>حسابات مدينة لدى المصالح والهيئات :-</u></p> <p>بلغ رصيد الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات فى ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ١٧٣,٠٨٧ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى :-</p> <p>- تضمن الحساب مبلغ ١٦٧,١٣٩ مليون جنيه قيمة المسدد لوزارة المالية عبارة عن ١٥٠ مليون جنيه لوزارة المالية ونحو ١٧ مليون جنيه مصروفات قضائية تنفيذياً لحكم الإستئناف الصادر ضد الشركة فى ٢٠٠٩/٤/٢٨ بسداد نحو ٢٦٤ مليون جنيه لوزارة المالية قيمة نصف أرباح فندق النيل فيما زاد عن ٦% من رأس المال المدفوع وفقاً لقانون (١٨) لسنة ٦٤ والذي تم نقضه بالنقض رقم (١٠٨١١) فى ٢٠١٤/٥/١٣ وتم إحالة القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة للفصل فيها مجدداً بهيئة أخرى وفى ٢٠١٦/٧/٢٤ قررت المحكمة نذب لجنة ثلاثية من خبراء وزارة العدل بالقاهرة لبيان المبالغ المستحقة وتم تحديد جلسة ٢٠١٦/١٠/٢٢ لورود التقرير من اللجنة</p> <p>الأمر الذى يتعين معه موافقتنا بموقف المصروفات القضائية والبالغة نحو ١٧ مليون جنيه والذي تم سداده للمحكمة وموافقتنا بأخر موقف للدعوى .</p>
<p>بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٨ وافق رئاسة مجلس الوزراء على قرارات المجموعة الاقتصادية منها تحصيل مقابل الانتفاع بالارض المقام عليها فندق النيل هيلتون حتى ٢٠٣٤ مبلغ مليون دولار امريكى يدفع فى الاول من يناير كل عام حسب سعر الصرف فى هذا اليوم ويزاد سنويا بواقع ١% من يناير ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٣٤</p> <p>بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢١ صدر قرار وزير المالية رقم (٣١٣) لسنة ٢٠٠١ تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠١ وموافقة اللجنة الوزارية للخصخصة بزيادة مقابل الانتفاع ٢% سنويا .</p> <p>وقد نصت مادته الثانية على لآتى:</p> <p>((يدفع مقابل الانتفاع فى بداية كل سنة مالية أى فى اليوم الاول من يناير من كل عام حسب سعر الصرف فى هذا اليوم)) .</p>	<p>- يتصل بما تقدم وجود رصيد دائن بحساب مصروفات مستحقة التحصيل لصالح وزارة المالية فى ٢٠١٦/٦/٣٠ مبلغ نحو ٣١,٦٣٤ مليون جنيه عبارة عن قيمة حق الإنتفاع بأرض فندق النيل إبتداء من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ طبقاً للقرار الجمهورى فى ذلك الشأن والبالغة مليون دولار سنوياً (تزداد بنسبة ٢% سنوياً) ويسعر الصرف للدولار المعطن من البنك المركزى المصرى فى ١/١ من كل عام والبالغة حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٥,٣٣١ مليون دولار بما يعادل نحو ٤٧ مليون جنيه مصرى فى تاريخ القوائم المالية حيث لم تقم الشركة بإدراج فروق تقييم العملة علماً بأن المخصص المكون لمقابلة مستحقات وزارة المالية بلغ نحو ٩,٩ مليون جنيه .</p> <p>الأمر الذى يتضح معه وجود فروق بين الرصيد بعد حساب فروق الأسعار وما هو مثبت بالدفاتر .</p> <p>يتعين إجراء التسويات اللازمة .</p>

